

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الملك عبدالعزيز بن سعود آل سعود

مجلس الوزراء

الأمانة العامة

قرار رقم : (٢٦٠)

وتاريخ : ١٤٣٤/٨/١ هـ

إن مجلس الوزراء

بناء على توجيه خادم الحرمين الشريفين رئيس مجلس الوزراء عقب جلسة المجلس التي عقدت بتاريخ ١٤٣٣/٧/٢١ هـ ، بأن تقوم اللجنة العامة لمجلس الوزراء بتقصي الأسباب التي تعوق تنفيذ بعض المشروعات التنموية وبحث الحلول الممكنة لها .

وبعد الاطلاع على توصيات اللجنة الوزارية المشكلة بالأمر السامي رقم (١١٤٥/م ب) وتاريخ ١٤٣٠/٢/٨ هـ ، لدراسة أسباب تعثر تنفيذ المشروعات التنموية في المملكة واقتراح الحلول المناسبة لمعالجتها .

وبعد الاطلاع على نظام المنافسات والمشتريات الحكومية ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٥٨/م) وتاريخ ١٤٢٧/٩/٤ هـ ، ولانحته التنفيذية .

وبعد الاطلاع على نظام تصنيف المقاولين ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٨/م) وتاريخ ١٤٢٧/٣/٢٠ هـ .

وبعد الاطلاع على الأوامر السامية رقم (٢/٣٢٥) وتاريخ ١٤٢٣/٦/٥ هـ ، ورقم (١٠٦٢٣/م ب) وتاريخ ١٤٢٦/٩/٥ هـ ، ورقم (٢٧٢١٤) وتاريخ ١٤٣٣/٨/٩ هـ .

وبعد الاطلاع على قرارات مجلس الوزراء رقم (٦٨٠) وتاريخ ١٤٣٠/١١/٢٥ هـ ، ورقم (٤٧) وتاريخ ١٣٩٤/١/٢٥ هـ ، ورقم (٢٢٠) وتاريخ ١٤٢٧/٩/٢ هـ ، ورقم (٢٣) وتاريخ ١٤٢٨/١/١٧ هـ ، ورقم (١٥٥) وتاريخ ١٤٢٩/٦/٥ هـ ، ورقم (٧) وتاريخ ١٤٣٠/١/٨ هـ ، ورقم (١٢٩) وتاريخ ١٤٣٠/٤/٢٤ هـ .

وبعد الاطلاع على المحضر رقم (٣٨٨) وتاريخ ١٤٣٤/٧/٤ هـ ، المعد في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء .

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٥٢٢) وتاريخ ١٤٣٤/٧/١٥ هـ .

يقرر مايلي :

أولاً : الموافقة على الترتيبات الخاصة بمعالجة تاخر أو تعثر مشروعات الجهات الحكومية التنموية والخدمية ، بالصيغة المرفقة .



ثانياً : قيام الجهات الحكومية بالإسراع في وضع الآليات اللازمة التي تمكنها من الارتقاء بإدارة مشروعاتها بما يضمن إنجازها وفق البرامج الزمنية المحددة لها .

ثالثاً : على الجهات الحكومية رفع تقارير دورية (كل ستة أشهر) إلى اللجنة الدائمة المعنية بمتابعة ومراجعة تنفيذ المشروعات التنموية والخدمية - المشكلة في الديوان الملكي بموجب الأمر السامي رقم (٣٧٢١٤) وتاريخ ١٤٣٣/٨/٩ هـ - تتضمن بياناً بمشروعاتها التنموية والخدمية المعتمدة وإيضاح (ما أنجز منها وما هو تحت التنفيذ وما لم ينفذ بعد) ، وما واجهها من عوائق ، والمقترحات المناسبة لمعالجتها .

رابعاً : قيام اللجنة الدائمة المشكلة في الديوان الملكي بموجب الأمر السامي رقم (٣٧٢١٤) وتاريخ ١٤٣٣/٨/٩ هـ بمتابعة تنفيذ الترتيبات المشار إليها في البند (أولاً) من هذا القرار ، وتقويم مدى إسهامها في معالجة عوائق تنفيذ المشروعات التنموية والخدمية ، واقتراح ما قد تراه في هذا الشأن .

نائب رئيس مجلس الوزراء



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة العربية السعودية
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

الرقم :
التاريخ : ١٤ / / ١٤
المرفقات :

الترتيبات الخاصة بمعالجة تأخر أو تعثر مشروعات

الجهات الحكومية التنموية والخدمية

١- التأكيد على إدراج المبالغ المالية اللازمة، ضمن مشروع الميزانية، لأعمال التصميم والإشراف للصرف على برامج تدريبية وتأهيلية مكثفة للمهندسين وفقاً لما ورد في قرار مجلس الوزراء رقم (٢٢٠) وتاريخ ١٤٢٧/٩/٢ هـ، وقراره رقم (٢٣) وتاريخ ١٤٢٨/١/١٧ هـ، وقراره رقم (٧) وتاريخ ١٤٣٠/١/٨ هـ.

٢- أ- عدم السماح ببيع كراسة الشروط والمواصفات على كل من:

- المنشأة غير المستوفية لمتطلبات برنامج نطاقات.

- المقاول المتعثر، وفق ضوابط تضعها اللجنة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة

(الثامنة والسبعين) من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، وذلك خلال مدة

لا تتجاوز (تسعين) يوماً من تاريخ الموافقة على هذه الترتيبات.

ب- التأكيد على وزارة العمل بمنح المقاول التأشيرات اللازمة وفقاً لما تحدده الجهة صاحبة المشروع.

٣- إيجاد كيان مهني أهلي يكون مرجعاً لقطاع المقاولات، على أن تقوم وزارة التجارة

والصناعة بالتنسيق مع وزارة الشؤون البلدية والقروية ومجلس الغرف السعودية بإعداد

الترتيبات التنظيمية اللازمة لذلك، ورفعها خلال مدة لا تتجاوز (تسعين) يوماً من تاريخ

الموافقة على هذه الترتيبات.

٤- منح الوزير المختص أو رئيس الجهة ذات الميزانية المستقلة - تلافياً لتأخر الترسية -

صلاحية إجراء المناقلة بين الوفورات المتحققة في التكاليف المعتمدة في الميزانية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة العربية السعودية
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

الرقم :
التاريخ :
المرفقات :

للمشروعات، بشرط ألا يزيد ما يضاف إلى تكاليف أي مشروع معتمد على نسبة (١٠٪) من التكاليف الكلية المعتمدة له، على أن يراعى إبلاغ وزارة المالية بهذا الإجراء في حينه، وأن ينص على ذلك في المرسوم الملكي الذي يصدر باعتماد الميزانية العامة للدولة.

٥- تلافياً لإعادة طرح المشروع، تتم ترسيته بحدود التكاليف المعتمدة إذا كانت قيمة العطاءات تزيد على التكاليف المعتمدة، وذلك بحذف أو تأجيل بعض عناصر أو كميات المشروع، ويجوز للجهة الحكومية ترسية الأعمال الباقية على المقاول نفسه وخلال مدة العقد الاساسي وبنفس أسعار البنود، على أن يضمن العقد النص على عدم المباشرة في تنفيذ الأعمال المؤجلة إلا بعد توافر التكاليف بعد التنسيق مع وزارة المالية، على ألا يكون السبب في زيادة قيمة العطاء هو المبالغة في الأسعار.

٦- يجوز أن تكون المدة بين الإعلان عن المشروعات والتاريخ المحدد لفتح الظروف (ثلاثين) يوماً لجميع المشروعات، وذلك استثناء من الفقرة (هـ) من المادة (العاشرة) من اللائحة التنفيذية لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية، ويعاد النظر في هذا الإجراء بعد (ثلاث) سنوات من تاريخ الموافقة على هذه الترتيبات.

٧- تكون مدة الضمان الابتدائي (تسعين) يوماً من التاريخ المحدد لفتح الظروف، ويجوز للجهة الحكومية قبول الضمان الابتدائي إذا كان النقص في حدود (ثلاثين) يوماً، ولها الحق في تمديد مدة هذا الضمان بما يكمل (تسعين) يوماً المنصوص عليها في نظام المنافسات والمشتريات الحكومية.

٨- قيام مجلس الخدمة المدنية باتخاذ ما يلزم لزيادة الحد الأعلى لمدة الانتداب للجهاز الفني والإشرافي على المشروعات في الجهات الحكومية ليكون (مائة وعشرين) يوماً في السنة.

٩- يكون إصدار فسوحات تنفيذ المشروعات الحكومية والموافقات المرتبطة بها في مدة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة العربية السعودية
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

الرقم : _____

التاريخ : ١٤ / / ١٤٢٥ هـ

المرفقات : _____

١٠- يعالج عدم توافر أراض أو عدم مناسبتها لبعض المشروعات على النحو الآتي:
أ - تمكين الجهات الحكومية التي خصصت لها مرافق في المخططات الخاصة - التي لم يعرف مالكيها - من البناء عليها، بعد تقدير قيمتها، وتسلم القيمة لمالكيها عند مطالبتهم بذلك.

ب- تعالج مشكلات المشروعات، التي لا تتوافر لها أراض مناسبة أو كان على ملكية مواقعها نزاع أو كانت طبيعة تلك المواقع غير مناسبة أو وجدت فيها عوائق رئيسية أخرى، قبل أن تطرح تلك المشروعات في منافسة.

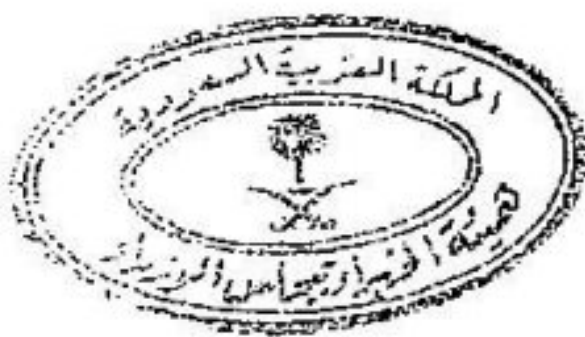
ج- توجيه وزارة العدل بتكليف كتاب العدل باستخراج صكوك الأراضي المخصصة للمشروعات الحكومية - بموجب قرارات التخصيص الصادرة من وزارة الشؤون البلدية والقروية - في مدة لا تتجاوز شهراً واحداً. والتأكيد على أن الأمرين الساميين رقم (٢/٣٢٥) وتاريخ ١٤٢٣/٦/٥ هـ ورقم (١٠٦٢٣/م) وتاريخ ١٤٢٦/٩/٥ هـ لا يشملان الأراضي التي تخصصها وزارة الشؤون البلدية والقروية للجهات الحكومية استناداً إلى قرار مجلس الوزراء رقم (٦٨٠) وتاريخ ١٣٨٠/١١/٢٥ هـ.

د- في حال عدم توافر أرض لتنفيذ المشروع، تدرج قيمتها ضمن التكاليف المطلوبة للمشروع في الميزانية.

١١- أ- الالتزام بإنفاذ ما قضى به قرار مجلس الوزراء رقم (١٢٩) وتاريخ ١٤٣٠/٤/٢٤ هـ .

ب- تطبيق قرار مجلس الوزراء المشار إليه في الفقرة (أ) على عقود المقاولات.

وتقوم كل من : وزارة العمل ووزارة الداخلية ووزارة المالية بوضع الضوابط اللازمة لذلك خلال مدة لا تتجاوز (تسعين) يوماً من تاريخ الموافقة على هذه الترتيبات.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة العربية السعودية
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

الرقم: _____

التاريخ: ١٤ / / ١٤

المرفقات: _____

١٢- قيام اللجنة المشكلة في وزارة المالية لوضع الإجراءات والضوابط اللازمة لتمويل المقاولين بسرعة إنهاء عملها، إنفاذاً للفقرة (٢) من قواعد واجراءات معالجة التأخير في تنفيذ المشاريع الحكومية الموافق عليها بقرار مجلس الوزراء رقم (١٥٥) وتاريخ ١٤٢٩/٦/٥ هـ، تمهيداً لتفعيل العمل ببرنامج تمويل المقاولين الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (٤٧) وتاريخ ١٣٩٤/١/٢٥ هـ.

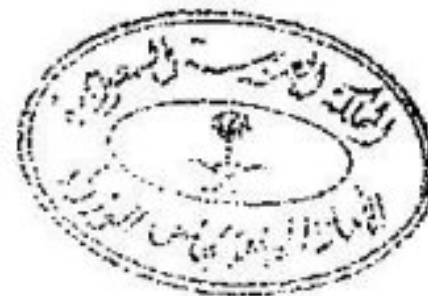
١٣- التأكيد على وزارة المالية بما يلي:

أ - سرعة استكمال الإجراءات اللازمة لإصدار العقد الحكومي الموحد للأشغال العامة بالاسترشاد بعقد (فيدك) وفقاً للبند (خامساً) من قرار مجلس الوزراء رقم (١٥٥) وتاريخ ١٤٢٩/٦/٥ هـ، وذلك خلال مدة لا تتجاوز (مائة وثمانين) يوماً من تاريخ الموافقة على هذه الترتيبات.

ب - الإسراع في تطوير آلية عمل المراقبين الماليين بما يكفل سرعة إنجاز أعمال الجهات الحكومية في مقارها.

ج - قيامها مع الجهات المعنية بدراسة وضع آليات عملية لتطبيق المادة (الثالثة والعشرين) من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية ضمن اللائحة التنفيذية للنظام، تكفل استبعاد أي عرض من المنافسة إذا تبين أن لدى صاحب العرض عدداً من المشروعات تفوق قدراته المالية والفنية حتى لو كان أقل العروض سعراً.

١٤- اتخاذ ما يلزم لتضمين نصوص نظام المنافسات والمشتريات الحكومية بأن يقدم المقاولون المنفذون للمشروعات التنموية الحكومية عرضين منفصلين، أحدهما عرض فني والآخر عرض مالي، ويكون فتح العرض المالي مرهوناً بقبول العرض الفني.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة العربية السعودية
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

الرقم : _____

التاريخ : _____ / _____ / ١٤٤٠ هـ

المرفقات : _____

١٥- قيام وكالة وزارة الشؤون البلدية والقروية لتصنيف المقاولين بالآتي :

أ- وضع قاعدة بيانات للمقاولين تتضمن حصر المشروعات التي نفذوها أو التي تحت التنفيذ وبيان المتأخر أو المتعثر منها، على أن تتم مراجعة درجة تصنيف المقاول وفقاً لما توافر في شأنه من معلومات، وعلى وزارة الشؤون البلدية والقروية وضع الضوابط اللازمة لذلك، على أن يكون ذلك بعد قيام الجهات المعنية بتزويد الوزارة بالمعلومات اللازمة لذلك ودعمها بالإمكانات المادية والبشرية وفقاً لقواعد إعداد الميزانية العامة للدولة.

ب- وضع آلية لتطبيق جزاءات - وفقاً لنظام تصنيف المقاولين - على المقاول الرئيس، والمقاول من الباطن، في حالة التعاقد من الباطن دون إذن الجهة صاحبة المشروع.

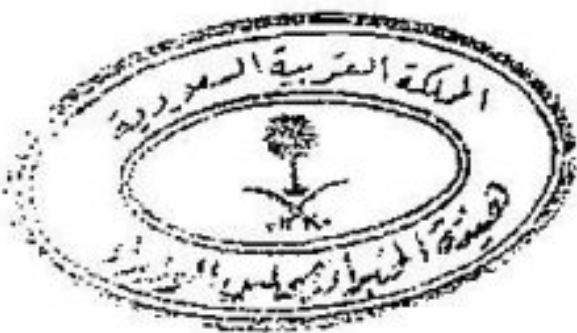
١٦- قيام كل جهة حكومية ببناء قاعدة بيانات لتوفير معلومات عن المشروعات التي تنفذها، وينسق في ذلك مع مجلس الغرف السعودية وبرنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر)، تمهيداً لربطها بقاعدة بيانات وطنية موحدة عن المشروعات الحكومية.

١٧- قيام وزارة الاقتصاد والتخطيط بإعداد دراسة شاملة لتقويم وضع المشروعات الحكومية بعد تطبيق ما ورد في هذه الترتيبات لمعالجة تعثر المشروعات وفقاً لما يأتي :

أ- أن تشمل الدراسة ما يأتي:

١- استبيان حول المشروعات الحكومية المتأخرة والمتعثرة والتي لم يبدأ تنفيذها أو التي نفذت في وقتها، والأسباب المتصلة بذلك، ومواقع هذه المشروعات، ودرجات تصنيف المقاولين المنفذين لها، وغير ذلك.

٢- مراجعة التجارب الدولية في هذا المجال.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة العربية السعودية
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

الرقم :
التاريخ :
المرفقات :

ب- للوزارة أن تستعين بأحد بيوت الخبرة في إنجاز هذه المهمة، وتعتمد المبالغ المالية اللازمة لتنفيذ الدراسة في ميزانية الوزارة بالتنسيق مع وزارة المالية عند مناقشة الميزانية.

ج- تقوم الوزارة برفع هذه الدراسة إلى المقام السامي تمهيداً لإحالتها إلى اللجنة الدائمة المشكلة في الديوان الملكي بموجب الأمر السامي رقم (٣٧٢١٤) وتاريخ ١٤٣٣/٨/٩ هـ.

١٨- تلتزم الجهات الخدمية بترحيل الخدمات التابعة لها التي تعترض تنفيذ المشروعات الحكومية خلال مدة لا تتجاوز (تسعين) يوماً من تاريخ مخاطبة الجهة صاحبة المشروع لها، ويجوز - عند الاقتضاء وبموافقة المقام السامي - تمديد هذه المدة.

١٩- لا يترتب على اعتراض أي شخص من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية على مشروع حكومي - لاي سبب كان - وقف تنفيذه.

المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات والمحفوظات

